

على أدوات ضبط السيولة والسندات قصيرة الأجل

رفع الفائدة يزيد تكلفة الدين العام لكنه يحسن عوائد الودائع الحكومية

| كتب رضا السناري |

أوضحت مصادر مصرفية لـ «الراي» أنه سيترتب على قرار بنك الكويت المركزي رفع أسعار الفوائد على أدوات ضبط السيولة والسندات قصيرة الأجل، وعلى الودائع بالدينار ربع نقطة، (كما انقردت الراي بنشره في عددها الأحد الماضي) زيادة تكلفة سندات الدين العام، لكن الخبر الحكومي السار أن عوائدها من الودائع في البنوك المحلية بالدينار ستتأثر إيجاباً.

ولفتت مصادر مصرفية لـ «الراي» إلى أن الحكومة ستتحمل زيادة نسبية في خدمة ديونها السيادية التي ستلتزم بها مستقبلاً بشكل عام، لكن بالتحديد يجب التمييز بين تأثيرات رفع الفائدة على السندات القائمة، وبين تأثير هذا الرفع على تسعير السندات المستقبلية.

ومن المتوقع أن تسهم قرارات «المركزي» سواء بخصوص الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير أو المتوقعة بإجراء تعديل على أسعار الودائع وأدوات ضبط السيولة والسندات قصيرة الأجل، في زيادة جاذبية وتنافسية الدينار كوعاء ادخاري موثوق ومجز للمدخرات المحلية، كما يعول كثيراً عليها في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي أخذاً في الاعتبار دور زيادة توظيف تلك المدخرات في تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وأوضحت المصادر أن ارتفاع التكلفة لن ينسحب على جميع سندات الدين العام، إذ من المستبعد أن ترتفع تكلفة الإصدارات ذات الأجل الطويلة، التي تم طرحها على فترات تتجاوز النصف خصوصاً بين 10 و3 أعوام، بفائدة ثابتة. ونوهت إلى أن تسعير

الإصدارات الحكومية قصيرة الأجل التي طرحتها «المالية» العام الماضي، ستتأثر وتحدد ذات العائد المرن، حيث سيتم تسعيرها وفقاً للتعديل الجديد، كما من المتوقع أن ترتفع تكلفة سندات الدين الحكومية الجديدة، سواء التي سيتم طرحها بفائدة متغيرة أو ثابتة.

وفيما يصعب تحديد رقم إجمالي لحجم السندات الحكومية التي ستتأثر بارتفاع أسعار الفوائد، تشير بيانات غير رسمية إلى أن سندات الدين العام المحلية تقارب قيمتها حتى الآن نحو 2.5 مليار دينار. وشددت المصادر على ارتفاع الفوائد على ودائع الحكومة سيعوض ارتفاع تكلفة الدين العام على الموازنة العامة،

حيث ستتحسن عوائد الودائع الحكومية في البنوك المحلية بالدينار. ومصرفياً بدأت البنوك تعديل أسعارها بالفعل مع طرح السندات الحكومية يوم الخميس الماضي، وأعلن عنها «المركزي» نيابة عن وزارة المالية، وهي عبارة عن سندات توريق للدين العام بقيمة 50 مليون دينار، لأجل 10 سنوات، علماً بأن «المركزي» خصص الخميس الماضي لبدء الاكتتاب في الإصدار الذي حمل رقم (46) لعمليات التوريق للدين العام، فيما استمرت فترة الاكتتاب حتى تاريخ أول من أمس.

وتم طرح الإصدار بمعدل ربح يتم تحديده بداية فترة كل 6 أشهر، ويكون مساوياً لمعدل العائد على عمليات التوريق عن

المدة نفسها مضافاً إليه 112.5 نقطة أساس، على أن تدفع العوائد في نهاية كل 6 أشهر اعتباراً من تاريخ الإصدار. ويبدو أن خبر ارتفاع تكلفة الدين العام على الموازنة العامة لن يكون مزعماً كثيراً للحكومة، التي تحتفظ بالمقابل بخبر سار، يتمثل في أن رفع الفوائد على الودائع، سيحقق لها مكاسب أيضاً من مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

وما يُهدئ مخاوفها أكثر في هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث

القيمة مقارنة بإصدارات سندات الدين العام. على صعيد متصل، أكدت المصادر من جديد على أهمية عدم لحاق «المركزي» بركب «الفيديريالي» نحو رفع الفائدة، بفضل معدلات النمو الضعيفة في الكويت، والحاجة إلى تعزيز قيمة الدينار وتوطين المدخرات بالعملة المحلية، مبينة أن قرار مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث



القيمة مقارنة بإصدارات سندات الدين العام. على صعيد متصل، أكدت المصادر من جديد على أهمية عدم لحاق «المركزي» بركب «الفيديريالي» نحو رفع الفائدة، بفضل معدلات النمو الضعيفة في الكويت، والحاجة إلى تعزيز قيمة الدينار وتوطين المدخرات بالعملة المحلية، مبينة أن قرار مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث

القيمة مقارنة بإصدارات سندات الدين العام. على صعيد متصل، أكدت المصادر من جديد على أهمية عدم لحاق «المركزي» بركب «الفيديريالي» نحو رفع الفائدة، بفضل معدلات النمو الضعيفة في الكويت، والحاجة إلى تعزيز قيمة الدينار وتوطين المدخرات بالعملة المحلية، مبينة أن قرار مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث

القيمة مقارنة بإصدارات سندات الدين العام. على صعيد متصل، أكدت المصادر من جديد على أهمية عدم لحاق «المركزي» بركب «الفيديريالي» نحو رفع الفائدة، بفضل معدلات النمو الضعيفة في الكويت، والحاجة إلى تعزيز قيمة الدينار وتوطين المدخرات بالعملة المحلية، مبينة أن قرار مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث

القيمة مقارنة بإصدارات سندات الدين العام. على صعيد متصل، أكدت المصادر من جديد على أهمية عدم لحاق «المركزي» بركب «الفيديريالي» نحو رفع الفائدة، بفضل معدلات النمو الضعيفة في الكويت، والحاجة إلى تعزيز قيمة الدينار وتوطين المدخرات بالعملة المحلية، مبينة أن قرار مجلس إدارة البنك الاستثمار الحكومية بالدينار التي سيرتفع تسعيرها.

هذا الخصوص أن الجزء الأكبر من هذه السندات قصيرة الأجل وتتراوح أجالها بين 3 أشهر وستة، ما يرسحها للاستفادة أكثر من رفع فائدة الودائع، كما أن حجمها يعد الأعلى من حيث

«المالية» تمدد عقود ل «الجامعات الخاصة»

| كتب علي إبراهيم |

علمت «الراي» أن وزارة المالية وافقت على تمديد العقود الخاصة لخدمات الإمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة، حيث أقرت تمديد 3 عقود للحماية والأمن والخدمات الفندقية والمراسلين والنظافة. ويأتي تمديد العقود الـ3 لمدة عامين ابتداء من منتصف يوليو المقبل بقيمة 30 ألف دينار لإجمالي العقود، فيما طالبت «المالية» وزارة التعليم العالي بالإيعاز للمختصين لديها بأن يراعى إدراج العقد بالتكلفة السنوية مستقبلاً، مع إرفاق نسخة العقد الجديد في مشروع ميزانية الوزارة.

وكانت وزارة التعليم العالي قد خاطبت «المالية» عبر 3 كتب رسمية مطلع الشهر الجاري في شأن طلب الموافقة على تمديد العقود الخاصة لخدمات الإمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة لمدة عامين بميزانية 2017/ 2018 وفقاً لمبررات حددتها الوزارة.

«الإطفاء»: 6 زوارق للإنقاذ بـ 1.6 مليون دينار

| كتب علي إبراهيم |

ذكرت مصادر مطلعة لـ «الراي» أن وزارة المالية أفادت مدير عام الإدارة العامة للإطفاء بإمكانية استكمال إجراءاتها في شأن بناء وتوريد وضمان 6 زوارق لأعمال الإدارة. ويأتي الأمر بحسب ما أشارت إليه المصادر في إطار المناقصة التي تحمل رقم (8/ 2016/ 2017)، وبناء وتوريد وضمان زورق إطفاء وإنقاذ، وعدد 5 زوارق بحث وتوابعه للإدارة العامة للإطفاء.

وكانت «الإطفاء» قد خاطبت «المالية» خلال الشهر الجاري، بطلب للموافقة على التعاقد بمبلغ 1.63 مليون دينار للسنة المالية الحالية (2018/ 2017)، والسنة المقبلة (2019/ 2018).

وفي هذا الصدد أفادت «المالية»، الإدارة العامة للإطفاء بإمكانية استكمال الإجراءات الخاصة بهذا الشأن، إذ تم إدراج المبلغ في ميزانية 2017/ 2018 للتنوع المختص بقيمة تبلغ 2.44 مليون دينار.

تأسيس «فيحاء الدولية» بـ 30 مليون دينار

كونا - أعلنت جريدة «الكويت اليوم» الرسمية تأسيس شركة «فيحاء الدولية العقارية» كشركة مساهمة كويتية مقفلة برأسمال قدره 30 مليون دينار كويتي (نحو 98 مليون دولار).

وقالت «الكويت اليوم» في عددها الصادر أمس، إن «أغراض (فيحاء الدولية) تشمل تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل الكويت وخارجها، إضافة إلى تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحسابها». وأضافت أن «(فيحاء الدولية) تستطيع إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكل أنواعها، على أن تتوافر الشروط المطلوبة في من يزاول تقديم هذه الخدمة، وكذلك تستطيع تملك وإدارة المنشآت الفندقية والنوادي الصحية والمرافق السياحية وإيجارها واستئجارها، والقيام بأعمال الصيانة المباشرة للجبانة والعقارات المملوكة للشركة».

وأوضحت أنه «يمكن لـ (فيحاء الدولية) إدارة وتشغيل واستثمار وإيجار واستئجار الفنادق والنوادي والموتيلات وبيوت الضيافة والاستراحات والمتنزهات والحدائق والمجمعات السكنية والمطاعم وغيرها، إضافة إلى تملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها وتنظيم الممارض العقارية الخاصة بمشاريعها وإقامة المزايدات العقارية». وأفادت بأنه «يجوز لـ (فيحاء الدولية) استغلال الفوائض المالية المتوافرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة، وكذلك أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملة أو مرتبطة بأغراضها، كما يجوز لها المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية التجارية والصناعية، وإدارة والمرافق العقارية بنظام البناء والتشغيل والتمويل (بي أو تي) إضافة إلى مباشرة أعمالها في الكويت وخارجها بصفة أصلية أو بالوكالة».



يمكن للشركة إدارة المرافق العقارية بنظام «بي أو تي»

الوطني والذي شهد تداول 6.5 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت نحو 4.5 مليون دينار عبر 210 صفقات نقدية. وبدأ من اللحظات الأخيرة الدخول من جانب المتعاملين الأفراد وبعض المحافظ المالية في اتجاه الشركات التي لم تجز لها الصناديق المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية التجارية والصناعية، وإدارة والمرافق العقارية بنظام البناء والتشغيل والتمويل (بي أو تي) إضافة إلى مباشرة أعمالها في الكويت وخارجها بصفة أصلية أو بالوكالة».

سهم تمت عبر 2697 صفقة. ولوحظ تركيز الشراء على أسهم تشغيلية في مكونات مؤشر (كويت 15) لليوم الثاني على التوالي ما انعكس على السيولة التي سجلت مستوى قاسياً لها منذ بداية شهر رمضان. وكان لافتاً في مجريات الحركة تأثر المتداولين ببعض الأبناء حول بعض الشركات الخدمائية ما انعكس إيجاباً على حركة الأداء العام لسهمها، في حين كانت هناك نشاطات مقطعة على أسهم العديد من الشركات التي في صدر إبرام صفقات أو توقيع عقود تشغيلية. ويعود الفضل في زيادة القيمة إلى الحركة التي كانت في اتجاه سهم بنك الكويت

محسوبة على مجموعات لها ثقلها في السوق، ما ساهم في استعادة بعض من التوازن، إلا أن البورصة تظل بحاجة إلى عوامل دعم ومعطيات إيجابية جديدة لاسيما في ظل ما تشهده الساحة الإقليمية من أحداث وتطورات مختلفة. وأغلقت البورصة على انخفاض مؤشرها السعري بواقع 22.9 نقطة ليبلغ مستوى 9830 نقطة، بينما ارتفع المؤشران الوزني (كويت 15) و 2.1 و 7.3 نقطة على التوالي. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 16.7 مليون دينار، في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 75.9 مليون

| كتب علاء السمان |

سجلت السيولة المتداولة في البورصة زيادة ملحوظة مع اقترابها من عتبة الـ 17 مليون دينار خلال تعاملات أمس، وذلك مقارنة بما شهدته خلال تداولات الجلسات الماضية حيث تراجعت إلى مستويات 3.8 مليون دينار في إحدى الجلسات. وكانت السيولة التي تسدات خلال الجلسة الأخيرة الأفضل منذ بداية الشهر الجاري، فيما تركزت معظمها على أسهم قيادية على غرار «أجيليتي» و«الوطني» و«زين» وغيرها من الشركات القيادية. ويبدو أن هناك تحركات لدعم مراكز استثمارية

أعلى مستوى لسهم «أجيليتي»

ارتفع سهم شركة أجيليتي للمخازن العمومية لأعلى مستوى في 31 شهراً، ليصل بنهاية تداولات أمس إلى 831 فلساً. وتوافقت حركة السهم مع قطاع الصناعة المدرج به، والذي ارتفع مؤشره 0.10 في المئة، كما سعد المؤشر السعري للبورصة أيضاً 0.05 في المئة، وصولاً إلى النقطة 6856.58.

استقالة مجلس «لوجستيك»

أفادت شركة «كي جي ال لوجستيك» عن استقالة مجلس إدارتها لإفساح المجال أمام الجمعية العامة والمساهمين لاختيار مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث المقبلة.

وكانت الشركة طلبت في وقت سابق إيقاف أسهمها عن التداول للإصحاح عن معلومات جوهرية.

8 شركات وبنوك كويتية ضمن الأقوى عربياً

| إعداد عماد المرزوقبي |

سوقية بلغت 9.1 مليار دولار، ومبيعات بـ 8.9 مليار دولار، وصافي أرباح بنحو 755 مليون مليار دولار.

وأتى «بيت التمويل الكويتي» (بيتك) في المرتبة السابعة عشرة بقيمة سوقية بلغت 9.4 مليار دولار، ومبيعات بـ 3.1 مليار دولار، وصافي أرباح بـ 531 مليون دولار، وأصول بـ 54.1 مليار دولار.

من جهتها، حلت «زين» في المرتبة 29 بقيمة سوقية بلغت 6.5 مليار دولار، ومبيعات بنحو 3.6 مليار دولار، ومبيعات بنحو 521 مليون دولار، وأصول بنحو 10.1 مليار دولار.

وأشارت «فوربس» إلى أن قيمة «الوطني» السوقية تبلغ 13.4 مليار دولار، ومبيعاته 3.2 مليار دولار، فيما بلغ صافي أرباحه نحو مليار دولار، بينما ناهزت أصوله الـ 79.4 مليار دولار.

وجاءت شركة «Ooredoo» في المرتبة السادسة عشرة، بقيمة

زيادة ملحوظة للسيولة المتداولة

سجلت السيولة المتداولة في البورصة زيادة ملحوظة مع اقترابها من عتبة الـ 17 مليون دينار خلال تعاملات أمس، وذلك مقارنة بما شهدته خلال تداولات الجلسات الماضية حيث تراجعت إلى مستويات 3.8 مليون دينار في إحدى الجلسات. وكانت السيولة التي تسدات خلال الجلسة الأخيرة الأفضل منذ بداية الشهر الجاري، فيما تركزت معظمها على أسهم قيادية على غرار «أجيليتي» و«الوطني» و«زين» وغيرها من الشركات القيادية. ويبدو أن هناك تحركات لدعم مراكز استثمارية

محسوبة على مجموعات لها ثقلها في السوق، ما ساهم في استعادة بعض من التوازن، إلا أن البورصة تظل بحاجة إلى عوامل دعم ومعطيات إيجابية جديدة لاسيما في ظل ما تشهده الساحة الإقليمية من أحداث وتطورات مختلفة. وأغلقت البورصة على انخفاض مؤشرها السعري بواقع 22.9 نقطة ليبلغ مستوى 9830 نقطة، بينما ارتفع المؤشران الوزني (كويت 15) و 2.1 و 7.3 نقطة على التوالي. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 16.7 مليون دينار، في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة نحو 75.9 مليون

سجلت السيولة المتداولة في البورصة زيادة ملحوظة مع اقترابها من عتبة الـ 17 مليون دينار خلال تعاملات أمس، وذلك مقارنة بما شهدته خلال تداولات الجلسات الماضية حيث تراجعت إلى مستويات 3.8 مليون دينار في إحدى الجلسات. وكانت السيولة التي تسدات خلال الجلسة الأخيرة الأفضل منذ بداية الشهر الجاري، فيما تركزت معظمها على أسهم قيادية على غرار «أجيليتي» و«الوطني» و«زين» وغيرها من الشركات القيادية. ويبدو أن هناك تحركات لدعم مراكز استثمارية